

خرائط الزاد

[الإصدار الثاني]

فقه القضاء والشهادات والإقرار

حساب الخرائط على تطبيق، تويتر وتيليجرام

@zadmap

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، أما بعد:

فهذه خرائط ذهنية لمتن زاد المستقنع - رحم الله مؤلفه وجزاه عنا خير الجزاء - سميتها خرائط الزاد ، واعلم سلمك الله أن ما ذكر في هذه الخرائط قسمان:

الأول: هو نص عبارة الزاد كما وردت في تحقيق الشيخ عبدالمحسن القاسم وفقه الله ، وهذا هو الأصل في الخريطة ، ويكون هذا القسم داخل مربعات الفروع.

والصلاة

الثاني: ما كتب لزيادة إيضاح ، أو صيغ بغير عبارة المؤلف ليسهل تفريع المسألة وهذا:

- إما أن يكون خارج المربعات. لم تطهر

- أو يكون داخلها ، ووضعت بين قوسين لكي لا يختلط بعبارة الزاد. أو (حصل له غلبة نعاس)

والأصل أنني ألتزم ترتيب الزاد ولا أقدم مسألة على مسألة أو كلمة على كلمة ، وهذا هو الغالب الأعم ، لكن حصل في أبواب قليلة جداً أن قدمت وأخرت كما في أول كتاب الطهارة (المياه) وكباب سجود السهو ، مع عدم الإخلال بعبارة الزاد .

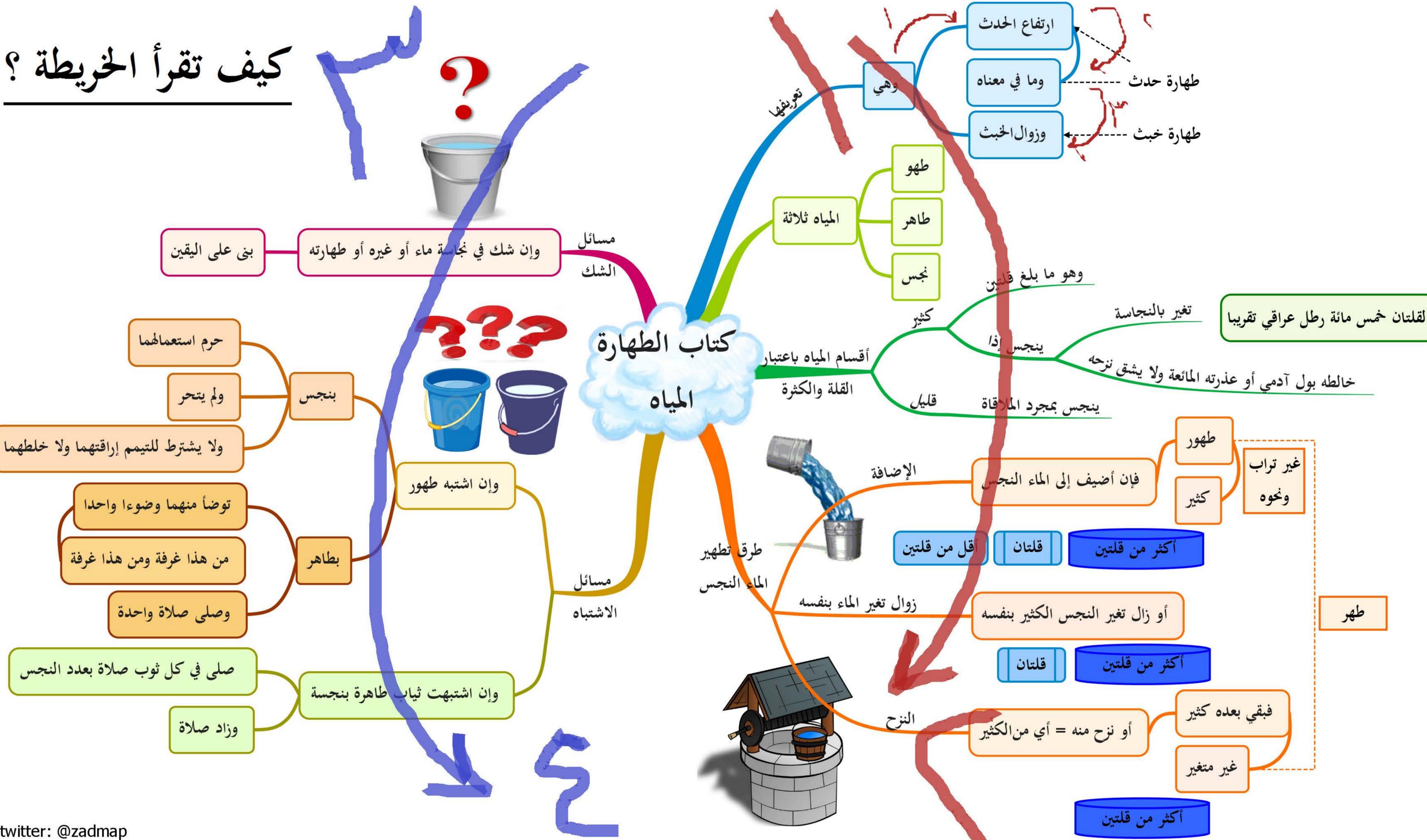
وفي خاتمة هذه المقدمة في ساعة ترجى فيها الإجابة فإني أحمد الله وأشكره على تيسيره ، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه موافقاً لمرضاته نافعاً لطلاب العلم ، وأسأله لوالدي الكريمين الرحمة والمغفرة وأن يجعل قبريهما روضة من رياض الجنة وأن يرزقهما الفردوس الأعلى ، كما أسأله سبحانه أن يجزي شيخي الفاضل محمد بن عبدالله المعيوف عني خير الجزاء وأن يبارك له في علمه وعمله وعقبه ، كما أسأله أن يوفقك - أخي القارئ - ويهديك ويسدّدك ويجعلك من العلماء الربانيين الذين تعلّموا فعملوا بما علّموا ثم علّموا وصبروا على ذلك ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أخوكم

زيد بن محمد بن زيد العشبان

عصر الجمعة ١٤٤١/٢/٥ هـ

كيف تقرأ الخريطة؟



كتاب القضاء



ويجوز

أن يولى عموم النظر في عموم العمل

وأن يولى خاصاً

فيهما

أو في أحدهما

وهو فرض كفاية

يلزم الإمام أن

ينصب في كل إقليم قاضياً

ويختار أفضل من يجده

علما

وورعا

ويأمره

بتقوى الله

وأن يتحرى العدل

ويجتهد في إقامته

فيقول

وليتك الحكم

أو قلدتك

ونحوه

ويكاتبه في البعد

وتفديد ولاية الحكم العامة

الفصل بين الخصوم

وأخذ الحق لبعضهم من بعض

والنظر في أموال غير المرشدين

والحجر على من يستوجه لفسه أو فلس

والنظر في وقوف عمله ليعمل بشرطها

وتنفيذ الوصايا

وتزويج من لا ولي لها

وإقامة الحدود

وإمامة الجمعة والعيد

والنظر في مصالح عمله بكف الأذى عن الطرقات وأفنيته ونحوه

ويشترط في القاضي عشر صفات كونه

بالغا

عاقلا

ذكرا

حرا

مسلم

عدلا

سميعا

بصيرا

متكلما

مجتهدا

ولو في مذهبه

نفذ حكمه في

وإذا حكم اثنان بينهما

رجلا يصلح للقضاء

المال

والحدود

واللعان

وغيرها



باب ادب القاضي

ينبغي أن يكون

- قويا من غير عنف
- لينا من غير ضعف
- حليما ذا أناة وفطنة

وليكن مجلسه

- في وسط البلد
- فسيحا

ويعدل بين الخصمين في

- لحظه
- ولفظه
- ومجلسه
- ودخولهما عليه

وينبغي أن يحضر مجلسه

- فقهاء المذاهب
- ويشاورهم فيما أشكل عليه

ويحرم القضاء

أو في شدة

- وهو غضبان كثيرا
- أو حاقن
- أو جوع
- أو عطش
- أو هم
- أو ملل
- أو كسل
- أو نعاس
- أو برد مؤلم
- أو حر مزعج

فإن خالف فأصاب الحق

نقد

ويحرم قبول

- رشوة
- وكذا هدية
- إلا ممن

كان يهاديه قبل ولايته
إذا لم تكن له حكومة

ويستحب أن لا يحكم إلا بحضور الشهود

ولا ينفذ حكمه

- لنفسه
- ولا لمن لا تقبل شهادته له

ومن ادعى على غير برزة

- لم تحضر
- وأمرت بالتوكيل
- وإن لزمها يمين أرسل من يحلفها

وكذا المريض

باب طريق الحكم وصفته

إذا جلس إليه خصمان

فان سكت حتى يبدأ جاز

قال : أيكما المدعي

فمن سبق بالدعوى قدمه

وإن أنكر

فإن أقر له

حكم له عليه

قال للمدعي إن كان لك
بينة فأحضرها إن شئت

وإن قال المدعي : مالي بينة

ولا يحكم بعلمه

فإن أحضرها

سمعها وحكم بها

أعلمه الحاكم أن له اليمين
على خصمه على صفة جوابه

فإن سأله إحلافه أحلفه

وخلى سبيله
بعد تحليفه إياه

ولا يعتد بيمينه قبل مسألة المدعي

وإن نكل

قضي عليه فيقول إن حلفت وإلا
قضيت عليك فإن لم يحلف قضي عليه

فإن حلف المنكر ثم
أحضر المدعي بينته

حكم بها ولم تكن
اليمين مزيلة للحق

باب طريق الحكم وصفته

إذا جلس إليه خصمان

فان سكت حتى يبدأ جاز

قال : أيكما المدعي

فمن سبق بالدعوى قدمه

وإن أنكر

فإن أقر له

حكم له عليه

قال للمدعي إن كان لك
بينة فأحضرها إن شئت

وإن قال المدعي : مالي بينة

ولا يحكم بعلمه

فإن أحضرها

أعلمه الحاكم أن له اليمين
على خصمه على صفة جوابه

سمعها وحكم بها

فإن سأله إحلافه أحلفه

وإن نكل

ولا يعتد بيمينه قبل مسألة المدعي

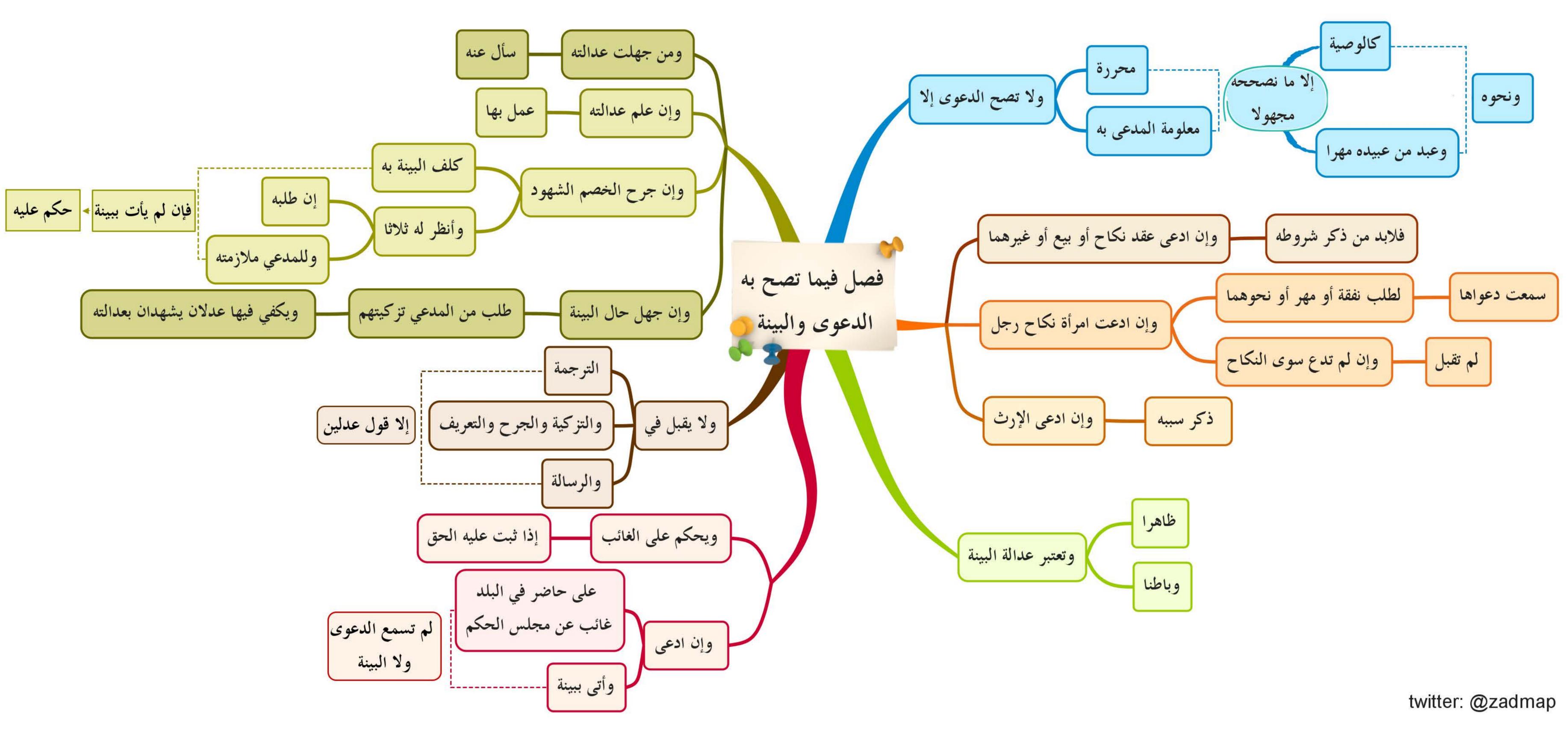
وخلى سبيله

بعد تحليفه إياه

قضي عليه فيقول إن حلفت وإلا
قضيت عليك فإن لم يحلف قضي عليه

فإن حلف المنكر ثم
أحضر المدعي بينته

حكم بها ولم تكن
اليمين مزيلة للحق





باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي

يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في كل حق

حتى القذف

لا في حدود الله

كحد الزنا ونحوه

ويقبل فيما حكم به

لينفذه

وإن كان في بلد واحد

ولا يقبل فيما ثبت عنده ليحكم به

إلا أن يكون بينهما مسافة القصر

ويجوز أن يكتب

إلى قاض معين

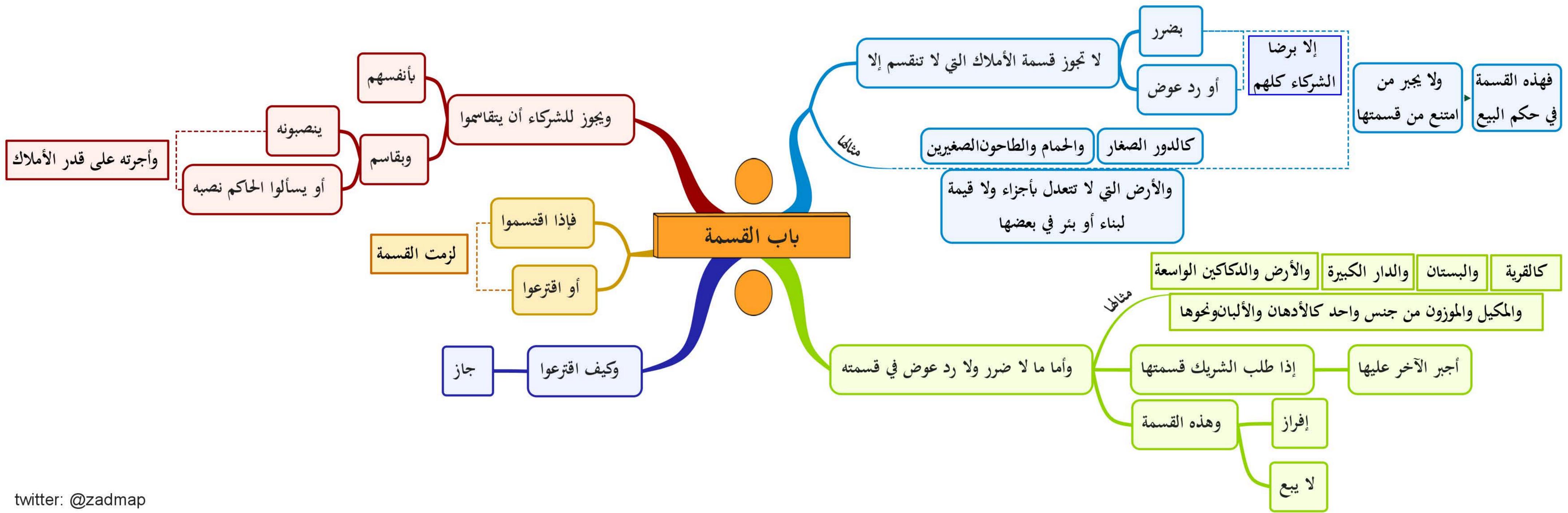
والى كل من يصل إليه كتابه من قضاة المسلمين

يحضرهما
فيقرأه عليهما

ولا يقبل إلا أن يشهد به
القاضي الكاتب شاهدين

ثم يقول: اشهدا أن هذا
كتابي الى فلان ابن فلان

ويدفعه إليهما



باب الدعوى والبيانات

وإذا تداعيا عينا
بيد أحدهما

من إذا سكت ترك

المدعي

من إذا سكت لم يترك

والمدعى عليه

جائز التصرف

ولا تصح الدعوى والإنكار إلا من

فهي له
مع يمينه

إلا أن تكون له بيعة

فلا يحلف

وإن أقام كل واحد بيعة أنها له

قضي للخارج بينته

ولغت بيعة الداخل

كتاب الشهادات

كتاب الشهادات

تحمل الشهادات في غير حق الله

فرض كفاية

وإن لم يوجد إلا من يكفي

تعين عليه

وأداؤها

فرض عين على من تحملها

متى دعي إليه

وقدر

بلا ضرر في بدنه أو عرضه أو ماله أو أهله

ولا يحل

كتماؤها

ولا أن يشهد إلا بما يعلمه

برؤية

أو سماع

أو استفاضة

فيما يتعذر علمه بدونها

كنسب

وموت

وملك مطلق

ونكاح

ووقف

ونحوها

ومن شهد بنكاح أو غيره من العقود

فلا بد من ذكر شروطه

وإن شهد

برضاع

أو بسرقة

أو شرب

أو قذف

فإنه يصفه

ويصف الزنا بذكر

الزمان والمكان

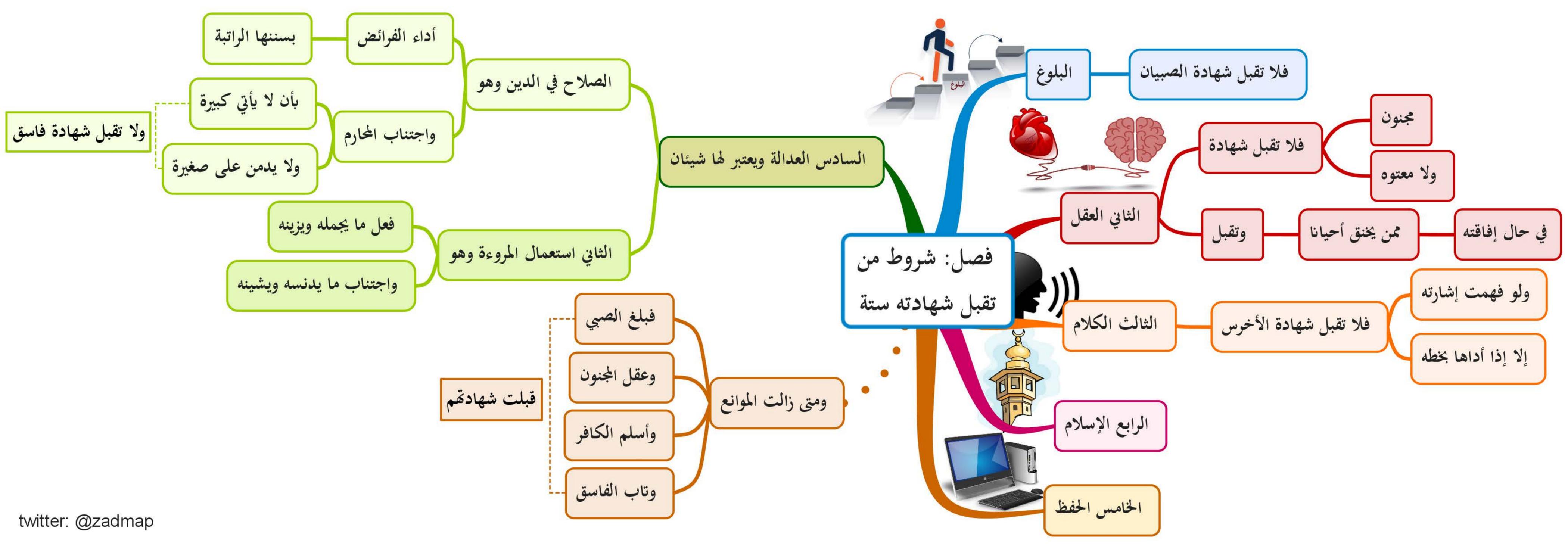
والمزني بها

ويذكر

ما يعتبر للحكم

ويختلف به

في الكل



باب موانع الشهادة
وعدد الشهود

فصل في
عدد الشهود

لا تقبل

وتقبل عليهم

- شهادة عمودي النسب بعضهم لبعض
- ولا شهادة أحد الزوجين لصاحبه

ولا من

- يجر إلى نفسه نفعا
- أو يدفع عنها ضررا

ولا عدو على عدوه

- فمن شهد على من قد قذفه
- أو قطع الطريق عليه
- ومن سره مساءة شخص أو غمه فرحه فهو عدوه

ولا يقبل في الزنا والإقرار به إلا أربعة

ويكفي على من أتى بهيمة رجلان

ويقبل في

- بقية الحدود
- والقصاص

رجلان

وما ليس بعقوبة ولا مال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال غالبا

كنكاح وطلاق ورجعة وخلع ونسب وولاء وإيضاء إليه

ويقبل في المال وما يقصد به

كالبيع والأجل والخيار فيه ونحوه

رجلان ورجل وامرأتان ورجل ويمين المدعي

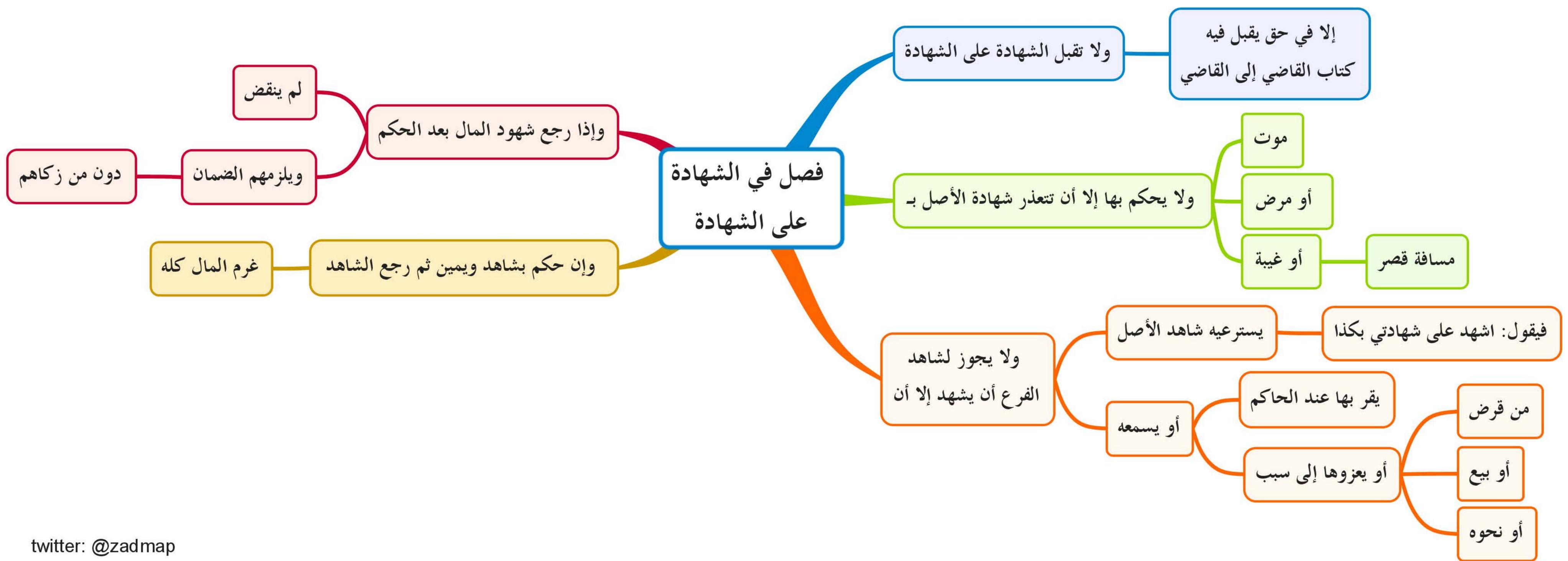
وما لا يطلع عليه الرجال ونحوه

كعيوب النساء تحت الثياب والبكارة والثبوبة والحيض والولادة والرضاع والاستهلال

ويقبل فيه شهادة امرأة عدل والرجل فيه كالمراة

ومن أتى

- برجل وامرأتين فيما يوجب القود لم يثبت به قود ولا مال
- وإن أتى بذلك في سرقة ثبت المال دون القطع
- أو شاهد ويمين وإن أتى بذلك رجل في خلع ثبت له العوض
- وثبتت البينونة بمجرد دعواه



باب اليمين في الدعوى

لا يستحلف

في العبادات

ولا في حدود الله

واليمين المشروعة

اليمين بالله

ويستحلف المنكر في كل حق لآدمي إلا

النكاح

والطلاق

والرجعة

والإيلاء

وأصل الرق

والولاء

والاستيلاء

والنسب

والقود

والقذف

ولا تغلظ

إلا فيما له خطر

كتاب الإقرار

كتاب الإقرار

يصح من

- مكلف
- مختار
- غير محجور عليه

صح

- وإن أكره على وزن مال فباع ملكه لذلك
- ولا يصح من مكره

فكإقراره في صحته

- وإن أقر في مرضه بشيء
- إلا في إقراره بالمال لو ارث فلا يقبل

فله مهر المثل

- بالزوجية
- لا بإقراره
- وإن أقر لامرأته بالصداق

لم يسقط إرثها

- ولو أقر أنه كان أبانها في صحته
- لم يلزم إقراره
- فصار عند الموت أجنبيا
- وإن أقر لو ارث
- لا أنه باطل

صح

- وإن صار عند الموت وارثا
- وإن أقر لغير وارث أو أعطاه

وإن أقرت امرأة

- على نفسها بنكاح
- ولم يدعه اثنان
- قبل

وإن أقر

- وليها المجر بالنكاح
- أو الذي أذنت له
- صح

وإن أقر بنسب

- صغير
- أو مجنون
- مجهول النسب
- أنه ابنه
- ثبت نسبه منه
- فإن كان ميتا ورثه

صح

- وإن ادعى على شخص بشيء فصدقه

فصل فيمن وصل
بإقراره ما يغيره

لزومه الألف

مثل أن يقول له علي ألف لا يلزمي ونحوه

إذا وصل بإقراره ما يسقطه

تكن بينة

أو يعترف بسبب الحق

فقوله مع يمينه مالم

وإن قال كان له علي وقضيته

جيدة
حالة

لزومه مائة

ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه

وإن قال له علي مائة

ثم قال زيوفا أو مؤجلة

فقول المقر مع يمينه

فأنكر المقر له الأجل

وإن أقر بدين مؤجل

أو أقر بقبض ثمن أو غيره

وإن أقر أنه وهب أو رهن وأقبض

ثم أنكر القبض

ولم يجحد الإقرار

وسأل إحلاف خصمه

فله ذلك

وإن باع شيئاً أو وهبه أو أعتقه
ثم أقر أن ذلك كان لغيره

لم يقبل قوله

ولم يفسخ البيع ولا غيره

ولزمته غرامته للمقر له

وإن قال لم يكن ملكي ثم ملكته بعد

وأقام بينة

قبلت إلا أن يكون قد أقر

أنه ملكه

أو أنه قبض ثمن ملكه

لم يقبل

فصل في الإقرار بالمجمل

إذا قال له علي شيء أو كذا
قيل له فسره

حبس حتى يفسره
فإن أبي

فإن فسره بحق شفعة أو أقل مال
قبل

وإن فسره بميتة أو خمر أو قشر جوزة
لم يقبل

ويقبل
بكلب يباح نفعه
وحد قذف

وإن قال: له علي ألف
رجع في تفسير جنسه إليه
فإن فسره بجنس واحد أو أجناس
قبل منه

وإن قال له علي تمر في جراب أو
سكين في قراب أو فص في خاتم ونحوه
فهو مقر بالأول

وإن قال له علي درهم أو دينار
لزمه أحدهما
ويعينه

وإذا قال له علي ما بين درهم وعشرة
لزمه ثمانية
وإن قال ما بين درهم إلى عشرة
لزمه تسعة
أو من درهم إلى عشرة